القول بأن الوفد الفلسطيني أصبح «بحاجة الى تفويض جديد قبل العودة، مجدداً، الى محادثات السلام» وأنه «فقد الدعم الذي حصل عليه في [محادثات] مدريد» (المصدر نفسه). امّا حركة «حماس»، التي تنتمي اليها غالبية المبعدين، فذهبت الى نهاية الشوط انطلاقاً من معارضتها، اصلاً، لعملية السلام، فطالبت الوفد الفلسطيني بالانسحاب من المحادثات مع اسرائيل (المصدر نفسه، ١٩٩٣/١/٨).

في هذه الاثناء، دعت القيادة الموحّدة للانتفاضة الفلسطينيين الى تصعيد المواجهة مع قوات الاحتلال الاسرائيلية، ووصفت قرار الابعاد بأنه «تطبيق عملي لسياسة [الترحيل]». ودعت م.ت.ف. الى «اعادة تقييم مسألة المشاركة الفلسطينية في مفاوضات السلام»، لكنها لم تدع الى الانسحاب منها (الدستور، ١٩٩٢/١٢/١٨)؛ إذ تخشى غالبية فلسطينية من ان يخدم الانسحاب اسرائيل ويؤدي الى انجاح خطتها بالتوصل الى اتفاقيات منفصلة على الجبهات العربية الاخرى (ميدل ايست انترناشونال، مصدر سبق ذكره، ١٩٩٣/١/٨).

امّا على المستوى الوطني العام فقد أثار قرار الابعاد نقمة شعبية عامة، وأدّى الى تصعيد مباشر وحاد في وتيرة الانتفاضة، وسط اجماع على وصف القرار الاسرائيلي بـ «الانتقامي»، ونفي أي صفة سياسية عنه، واعتباره تأكيداً جديداً على ان حكومة اسحق رابين العمالية «أقدر من غيرها على تنفيذ السياسات اليمينية المتطرفة بقفاز ناعم» (المصدر نفسه، ١٩٩٢/١٢/١٨)، ويكشف مواقف اسرائيل الحقيقية، لحكومة حرب وليست حكومة سلام (الحرية، ١٩٩٢/١٢/٢٧). كما اتفقت قطاعات وفئات سياسية عدّة على التحذير من اقدام اسرائيل على تكرار عملية الابعاد. وأبلغت مصادر سياسية «ان التوجّه الاسرائيلي لا يستثني أحداً، فهو اليوم موجّه ضد ' حماس ' و' الجهاد الاسلامي ' ، وغداً سيكون موجهاً ضد الفصائل الاخرى» (المصدر نفسه).

أما الحكومة الاسرائيلية، فقد ألقت «بقذيفتها» الاخيرة في ميدان الصراع حول مسألة المبعدين، وذلك بالتصويت على قرار تمّت مناقشته، في أثناء جلسة استثنائية عقدتها، وتضمّن «صفقة» دعت الى تخفيض مدة الابعاد من سنتين الى واحدة وتقديم مساعدات للمبعدين، واعادة مئة منهم (جيروزاليم بوست، ١٩٩٣/٢/٢). ونشرت وزارة الدفاع في الخامس من شباط (فبراير) قائمة بأسماء ١٠١ مبعداً سمح لهم بالعودة الفورية (القدس العربي، ١٩٩٣/٢/١). الاّ ان الناطق بلسان المبعدين، عبدالعزيز الرنتيسي، رفض «الصفقة» الاسرائيلية. وطالب الرنتيسي رئيس الحكومة الاسرائيلية بالالتزام بالشرعية الدولية واحترام قراراتها. ووصف «الحل الاسرائيلي» بأنه «محاولة للالتفاف على القرار ٧٩٩». وأعلن رفضه، باسم المبعدين، الذين اجتمعوا واقسموا، في حضور الصحفيين، على ألا يعودوا الاّ مجتمعين (المصدر نفسه).

ربعي المدهون